- (أ) الاعلام بصورة مشتركة عن الاهداف والاغراض التي قررتها اسرة منظمات الام المتحدة ؛
- (ب) بذل جميع الجهد اللازم في حدود امكانيات ميزانياتهم الحادية والاموال الاستثنائية المخصصة للاغراض المعنية ، لتحديد هذه الاهداف والاغراض في الميارات المناسبة التي لم تحدد فيها هذه الاهداف بعد تحديداً دقيقاً ؛
- (ج) القيام، مع تقدم عمل فريق خبراء التخطيط الانمائي المشار اليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٧٩ (الدورة ٣٩) ، بتقصي امكانية تقرير مجموعة من الاهداف والاغراض تكون اكثر شمولاً وتماسكاً ، بحيث يتضمن اعداد كشف حساب عن عقد الام المتحدة الانمائي والفترات التالية له وايجاد طريقة للتقييم المنتظم للتقدم المحرز ولاحتتمالات المستقبل ؛
- (د) اعادة النظر في خططهم وبرامجهم في ضوء الاهداف والاغراض المذكورة اعلاه ليتسنى القيام بالعمل الدولي المناسب لدعم الجهد المبذولة على الصعيدين القومي والقليعي ؛

٣- وتلتئم من الامين العام القيام بما يلي :

- (أ) تقديم تقرير مرحلتي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والعشرين مشفوعاً بالتقارير المتعلقة باعادة النظر في برامج الاعمال ، وهي العملية التي طلبها المجلس في الفقرة ٢ من منطوق قراره ١٠٨٩ (الدورة ٣٩) ؛
- (ب) احالة هذه التقارير ، مشفوعة بملحوظات المجلس وتوصياته ، الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٥ (الدورة ٢٠)
مؤتمر الام المتحدة للتجارة والانماء

ان الجمعية العامة ،

اذ ترى ان تعزيز وانماء العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما فيها العلاقات التجارية ، عامل هام في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في جميع انحاء العالم ،
واذ تدرك ضرورة تقديم الحلول المناسبة لمشاكل التجارة والانماء الملحة في البلدان المتقدمة ، وذلك بزيادة نصيبها في التجارة العالمية ، وتحسين حصيلة صادراتها ، وزيادة تدفق المساعدات الانمائية اليها ،

وأذ تراعى ضرورة تشجيع التوسيع والتنويع في جميع تيارات التجارة الدولية ،

وأذ درك القيمة التاريخية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، واهميته في تعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وفي التقدم نحو سياسة دينامية جديدة في ميدان التجارة الدولية والانماء ،

واقتناعاً منها بأن تنفيذ توصيات المؤتمر ، في ضوء وثيقة المؤتمر النهائية (١) ، سيساهم ليس فقط في تعجيل الانماء الاقتصادي للبلدان المتأخرة وبالتالي في تقدم الاقتصاد العالمي في مجموعه ، بل ايضاً في تعزيز السلم والأمن الدوليين ،

وقد نظرت في الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء وفي تقريره (١) ،

وأذ تعرب عن املها في ان تكون الدول الاعضاء قد اجرت دراسة مستفيضة للمشاكل التي اثارها المؤتمر للتوصيات الواردة في وثيقته النهائية ،

وأذ تشير الى قرارها ١٩٩٥ (الدورة ١٩) المستخدم في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر)

١٩٦٤ ،

وقد درست التقرير السنوي لمجلس التجارة والانماء عن عام ١٩٦٥ (٢) ،

وأذ تعيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٠٠ (الدورة ٣٧) المستخدم في ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٤ ، وقراره ١٠١١ (الدورة ٣٧) المستخدم في ٢٤ تموز (يوليه) ١٩٦٤ ، وقراره ١٠٩٥ (الدورة ٣٩) المستخدم في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ،

١- تحيط علما مع التقدير بالوثيقة النهائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ويتقريره ؛

٢- تحيط علما كذلك بالالتقرير السنوي لمجلس التجارة والانماء عن عام ١٩٦٥ ، وباللاحظات الواردة في التقرير السنوي لمجلس التجارة والانماء عن عام ١٩٦٥ ، وبالملحوظات المستأنفة (٣) ؛

٣- وتقرر ، وفقاً لقرار مجلس التجارة والانماء ٢٢ (١١-١) المستخدم في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ وقراره ٥ (الدورة ١) المستخدم في ٢٨ نيسان (ابril) ١٩٦٥ ، انشاء مقر لامانة المؤتمر ، على اساس دائم ، في جنيف ومكتب للاتصال بمقر الأمم المتحدة في نيويورك ؛

(١) اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، المجلد الاول ، الوثيقة النهائية والتقرير ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11).

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/6023/Rev.1)

(٣) المرجع الاخير ، الملحق رقم ٣A (A/6003/Add.1)

- ٤- وتنبه عن ارتياحها لأن المؤتمر قد هيأ لنفسه ، بانتخاب مجلس التجارة والانماء الذى أنشأ بدوره هيئاته الفرعية وحدد اختصاصاتها ، الاطار المناسب اللازم للاسماء بصورة فضالية في حل مشاكل التجارة الانمائية الرئيسية ؛
- ٥- وتلاحظ مع التقدير طريقة العمل التي اتبعها المجلس في دورته الاولى والتي اسفرت عن وضع برنامج للاعمال وتعيين التوصيات التي ينبغي اعطاؤها الاولوية المطلقة ؛
- ٦- وتعرب عن قلقها الشديد لمقدم التقدم في حل المشاكل الموضوعية التي واجهمها المؤتمر ، وتوكيد من جديد الحاجة الماسة المستمرة الى ان تقوم الدول الاعضاء ، في ضوء الوثيقة النهائية للمؤتمر ، باليلاء المراعاة التامة ، في سياساتها التجارية والانمائية ، لعاجلات البلدان المتباينة وللحاجة الى اتخاذ التدابير السريعة الحاسمة الملحوظة لحل هذه المشاكل ؛
- ٧- وتدعو المجلس الى ايلاء اهتمام خاص ، في تنفيذ برنامج اعماله ، لمشاكل تجارة السلع الأساسية التي تتطلب اتخاذ اجل التدابير ؛
- ٨- وطالب الى حكومات الدول الاعضاء في المؤتمر موافلة ببحث سياساتها واتخاذ التدابير الجماعية او الفردية حسب الامكان ، في ضوء الوثيقة النهائية للمؤتمر ، بفية تنفيذ توصيات المؤتمر في الميادين المختلفة التي تتناولها برامجها القومية والدولية ؛
- ٩- وتطلب كذلك الى حكومات الدول الاعضاء في المؤتمر بذل اقصى الجهد الممكن ، في ايلاء المؤتمر ، الذي علق اهمية كبيرة على المبادئ المنظمة للعلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية المفضية الى الانماء (١) ، بفية الوصول ، في اقرب وقت ممكن ، الى اكبر قدر من الاتفاق على المبادئ والسياسات ؛
- ١٠- وتفيد قرار المجلس باجراء استعراض سنوى للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر وفي انجاز برنامج اعماله ؛
- ١١- وتطلب الى الدول الاعضاء في المؤتمر اتخاذ الخطوات الالزمة لتقديم المعلومات بالشكل الذى تراه مناسبا ، عن التدابير المتخذة فيما يتصل بوظائف المجلس وعلى اساس الوثيقة النهائية للمؤتمر ، الا مر الذى سيمكن المجلس من استعراض تنفيذ توصيات المؤتمر استعراضا فعالا سريعا ، بحيث يتسعى تركيز الاهتمام على المسائل الموضوعية في ميدان التجارة والانماء ؛
-
- (١) انظر : ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ' ، المجلد الاول ، ' الوثيقة النهائية والتقرير ' (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع ١١: II. B. ٦٤٠) ، المرفقات A.I.1 ، A.I.2 ، A.I.3 ، ص ٢٥٩ و ٢٦٠ .

- ١٢- وتلاحظ مع الارتياح ان الترتيبات تتخذ فعلا لضمان قيام التعاون العملي الوثيق بين المؤتمر ، واللجان الاقتصادية الاقتصادية ، ومكتب الام المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟
- ١٣- وتدعى الوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومجلس ادارة برنامج الام المتحدة الانمائي ، واللجان الاقتصادية الاقتصادية ، ومكتب الام المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ، الى مواصلة مراعاة توصيات المؤتمر الداخليه في نطاق اختصاصها عند وضع وتنفيذ برامجها المختلفة ، والى ان تسهم ، حسب الاقتضاء ، في اعمال المؤتمر والمجلس ؛
- ٤- وتدعى الهيئات الدولية الاخرى المعنية ، بما فيها مجموعة البلدان الاطراف المتعاقدين في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، الى مراعاة توصيات المؤتمر والى التعاون ، حسب الاقتضاء ، في اعمال المؤتمر والمجلس ؛
- ١٥- وتقرر عقد الدورة الثانية للمؤتمر في الشطر الاول من عام ١٩٦٢ ، حسب توصية المجلس في قراره ٢٠ (الدورة ٢) المتخد في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وتعرب عن ثقتها بـأن الدول الاعضاء في المؤتمر ستسعى في هذه الاثناء ، بواسطة المجلس وهيئة الفرعية ، الى تركيز الاهتمام على مسائل التجارة والانماء الموضوعية والى احراز تقدم مرض في حلها ؛
- ١٦- وتلتمس من المجلس ان يقترح ، وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (الدورة ١٩) ، زمان دورة المؤتمر الثانية ومكانها ، الذي يفضل ان يكون في احدى البلدان المتقدمة ، وذلك لكي يتتسنى للجمعية العامة تقرير اللازم في دورتها الحادية والعشرين .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٨٦ (الدورة ٢٠)
التجارة العابرة (الترانزيت) للبلدان غير الساحلية

ان الجمعية العامة ،

ان ترى ان تعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التجارة الدولية يقتضي اتاحة التسهيلات الكافية للبلدان غير الساحلية لتمكنها من التغلب على آثار وضعيتها الجغرافي في تجاراتها ،

واد تشير الى قرارها ١٠٢٨ (الدورة ١١) المتخد في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٧ ، الذي اعربت فيه عن ادراكها لمشاكل البلدان غير الساحلية ، ودعت فيه حكومات الدول الاعضاء